الأنباء
الخميس 11 سبتمبر 2014

الجيش حرّر مخطوف سعد نايل ويسعى لفصل عرسال عن جرودها

نصرالله لعون: الموضوع الرئاسي عندك.. ونحنا معك ومصادر 14 آذار: ذلك يعني أن الاستحقاق مازال بعيد المنال

بيروت ـ عمر حبنجر

اجتاز لبنان أمس، اختبارين أمنيين، مسرحهما محافظة البقاع وموضوعهما الخطف المتبادل على الهوية المذهبية، وسعي الجيش الى فصل بلدة عرسال عن جرودها التي باتت تشكل المعقل الرئيسي للتنظيمات الأصولية السورية.

على صعيد موجة الخطف المتبادل، انحسرت ليلا بعدما نجحت ضغوط الجيش في محاصرة خاطفي الشاب أيمن صوان من بلدة سعد نايل وبالتالي حملهم على الإفراج عنه في أراضي بلدة «حام»، في جرود بريتال التي ينتمي إليها الخاطفون، كما يبدو، ما قابله أهالي سعد نايل والبقاع الأوسط، بفتح طريق بلدتهم أمام المتجهين الى بعلبك والبقاع الشمالي. وأكد أيمن صوان بعد الإفراج عنه، أن خاطفيه، كان هدفهم طلب الفدية المالية، ولما شعروا بحجم مطاردة الجيش لهم على الأرض ومن الجو، وتناهى اليهم ردود الفعل في بلدة سعد نايل، شعروا بأن المسألة بدأت تأخذ طابعا مذهبيا، كونه سنيا وهم من الشيعة، فأفرجوا عنه في ساعة متقدمة في الليل وتسلمته مخابرات الجيش التي أعادته الى بلدته سعد نايل. وردا على سؤال نفى أيمن أن يكون لمح وجه أي من مختطفيه الذين عصبوا عينيه فور احتجازه وحتى إطلاقه. وبدا حريصا على تجنب الإشارة الى أوصاف الخاطفين أو الأمكنة التي تنقلوا بينها معه. إنما بات مؤكدا أن القوى الأمنية تعرف الخاطفين الذين هم من أصحاب السوابق، ويقودهم مطلوب من عائلة «طليس» كما قال مصدر أمني لـ«الأنباء»، على أن يكون حسابهم لاحقا، كما جرى التأكيد لذوي المخطوف المفرج عنه، باعتبار أن الهم الآتي كان منصبا على وأد شرارات الفتنة مع اندلاع أعمال الخطف المتبادل على الهوية المذهبية. وبالنسبة لعمليات الجيش الهادفة الى فصل بلدة عرسال عن جرودها، في إطار الضغط على خاطفي العسكريين من داعش والنصرة، فقد سيطرت وحدات الجيش على معظم التلال الفاصلة، إنما بقيت هناك بعض المسارب الوعرة، ومنها تلك التي عبرها الشيخ مصطفى الحجيري، وعائلة الجندي جورج خوري وصولا الى ملاقاة هذا الأخير.

اعتصام لاهالي العسكريين المخطوفين وعدد من النواب في ساحة الشهداء (محمود الطويل)

الحكومة كلفت اللواء عباس إبراهيم بمفاوضة خاطفي العسكر عبر قطر

أوساط لـ «الأنباء»: تيار عون يصعّد ضد الجيش وقائده «المقيد الحركة»

بالمقابل تعهد أهالي العسكريين المختطفين بالتوقف عن إقفال الطرق في مناطقهم والاكتفاء بنصب خيمة في ساحة الشهداء والاعتصام فيها تذكيرا لكل المعنيين بمأساة أولادهم.

وخلال الاعتصام تحدث الشيخ حسن أبوبكر مطالبا بغرفة عمليات طارئة، ومناشدا الحكومة عدم رفض الحلول تحت أي عذر، وان على من يغار على هيبة الدولة ألا يقاطع انتخاب رئيس الجمهورية، مشددا على أننا نريد أن نهنئ أهالي المخطوفين بالإفراج عنهم سالمين، لا أن نعزي بهم!

في هذا الوقت، سُئل القيادي في تيار المستقبل مصطفى علوش، عما إذا كان يوافق على لقاء الرئيس سعد الحريري مع السيد حسن نصرالله فأجاب بالرفض، إلا بعد أن يعلن نصرالله إيمانه بإعلان بعبدا وينفذه على الأرض.

وجاءت خطوة ذوي المخطوفين، بعد لقائهم رئيس الحكومة تمام سلام وأعضاء «لجنة الأزمة» الوزارية المكلفة بمتابعة هذا الموضوع. واطمئنانهم الى تكليف مدير الأمن العام اللواء عباس إبراهيم متابعة هذه القضية مع قطر، بوصفه الأكثر خبرة وتجربة في هذا المجال. ويراهن مسؤولون لبنانيون على الحراك الدولي ضد الإرهاب الذي أعلن الرئيس الأميركي باراك أوباما عن إستراتيجيته حياله أمس، بملاقاة تحرك إقليمي انطلق من السعودية أمس، عبر مؤتمر لوزراء الخارجية العرب والولايات المتحدة وتركيا، لتنسيق المواجهة مع داعش وأخواتها، عسكريا وتمويليا.

واستثنى هذا التحرك روسيا وإيران وسورية، التي عبر إعلامها الرسمي عن معارضة هذا الائتلاف، مقرونا بالدعوة إلى ائتلاف مقابل من روسيا وإيران وسورية.

سياسيا، كان اللافت لقاء الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله مع رئيس التيار الوطني الحر العماد ميشال عون، يوم الثلاثاء وما تمخض عنه من التفاهم على مواجهة «الارهاب التكفيري» فضلا عن التطابق في وجهات النظر حيال الاستحقاقات الدستورية. وفي المعلومات المسربة أن نصر الله عرض للأوضاع في المنطقة من اليمن إلى العراق الى سورية حيث أكد أن مشروع «داعش» غير قابل للحياة وإن استغرق سقوطه بعض الوقت.

أما عن الاستحقاق الرئاسي فتقول صحيفة «السفير» إن العماد عون اكد احقية تمسكه بالوصول الى رئاسة الجمهورية واستمرار حزب الله في دعمه.

وقد رد نصر الله عليه بالقول: الموضوع الرئاسي عندكم بالكامل يا جنرال، مادمت مستمرا نحن مستمرون معك وحين تتوقف نتوقف معك. وتعليقا على هذا قال مصدر في 14 آذار لـ «الأنباء»: معنى ذلك ان الاستحقاق الرئاسي مازال بعيد المنال.

عون أكد ان المصلحة تقتضي مواصلة الحوار مع الرئيس سعد الحريري، وأنه سمع تشجيعا من نصرالله على مواصلة هذا الحوار، اما فيما يتعلق بالتمديد لمجلس النواب، فقد تردد ان عون الذي لايزال عند رفضه للتمديد، قد يكتفي هذه المرة بمعارضة التمديد دون الطعن فيه.

في المقابل لاحظت اوساط متابعة لـ «الأنباء» تصعيد وسائل اعلام «التيار الوطني الحر» ضد الجيش بعد لقاء نصر الله ـ عون حيث تناولت قناة O.T.V قضية زيارة عائلة الجندي المخطوف جورج خوري اليه في جرود عرسال بمساعدة الشيخ مصطفى الحجيري، من زاوية التهكم على الدولة العاجزة، والحكومة المربكة، والجيش المقيد الحركة بالرغم من اعادة سيطرته على تلة الحصن الاستراتيجية.

الأوساط لاحظت ايضا ان حبل الود مقطوع تماما بين العماد ميشال عون، وقائد الجيش العماد جان قهوجي، الذي يرى فيه رئيس التيار الوطني الحر منافسا توافقيا قويا على رئاسة الجمهورية. ونقلت القناة العونية عن حزب الله رفضه الواضح للمقايضة بين العسكريين المخطوفين والسجناء الاسلاميين، لأن المقايضة تعني الإذلال وخسارة الكرامة. ودعا الحزب الى مواجهة الوحوش الفالتة، لا التعامل معها. وفي هذا الوقت، دعا التيار الوطني الحر عبر تكتل التغيير والاصلاح الى تحصين الجيش اللبناني قبل انتظار الهبات المالية على اهميتها. وتساءلت الكتلة: هل اصبحت قضية العسكريين خارج دائرة التفاوض؟ وهل تفرط الحكومة بسبب هذه الأزمة، وماذا تنتظر للكشف عن عناصر القوة التي تمتلكها بوجه الارهابيين؟ وهل انها تضغط على الجيش؟ وكيف توفق بين رفضها المقايضة وقبولها المقايضة؟

هذه الدعوة الضمنية لاعتماد الحسم العسكري مع داعش والنصرة لا تعطيها القيادات المعنية اي اهتمام اقتناعا بأن غايتها الاخيرة استدراج الجيش الى المواجهة مع التكفيريين وجعله امام حتمية التنسيق الميداني مع جيش النظام السوري، وهذا من شأنه زعزعة الاوضاع اللبنانية على نحو يفوق الاحتمال.

ورد «المستقبل» على رفض المفاوضة والمقايضة من جانب حزب الله وحلفائه انطلاقا من قول الوزير محمد فنيش ان في لبنان قواعد وأصولا، لا يمكن للسلطة القضائية تخطيها او تجاوزها لاسيما ما يطلب من اطلاق موقوفين مقابل اطلاق سراح العسكريين المخطوفين، بسؤال رعد عن القواعد والاصول التي بموجبها اتخذ حزب الله قرار الحرب في سورية، وأدخلنا في هذه المتاهة.

فتفت لـ «الأنباء»: «داعش» لديه ذات نظرة قائد الحرس الثوري الإيراني

بيروت ـ اتحاد درويش

احمد فتفت

معالجة الحكومة لملف المخطوفين العسكريين هو أفضل الممكن من غياب اتخاذ القرار بالإجماع

رأى عضو كتلة المستقبل النائب د.أحمد فتفت أن حزب الله قام بعملية مقايضة للأسرى اللبنانيين في السجون الإسرائيلية مقابل إطلاق سراح جنود إسرائيليين أسرى لديه. لافتا إلى أن إيران فاوضت الجيش السوري الحر عندما كان هناك 42 محتجزا إيرانيا مقابل إطلاق 2160 من السجون السورية ممن يعتبرون إرهابيين. مؤكدا أن تيار المستقبل مع استعمال جميع الوسائل والسبل من أجل إنقاذ أرواح المخطوفين العسكريين على أيدي المجموعات الإرهابية، وسأل لماذا لا تحصل مقايضة مادامت إيران سمحت لنفسها بأن تقايض، وهذا ما فعله حزب الله أيضا. فلماذا ممنوع على لبنان هذا الأمر؟

وأكد النائب فتفت في تصريح لـ «الأنباء» أن رفض مبدأ المقايضة هو لزيادة حجم التوترات على الساحة الداخلية وافتعال الفتن والانزلاق بلبنان نحو الاشتعال، منوها بالمسؤولية العالية التي تحلى بها ذوو الشهيدين علي السيد وعباس مدلج الذين هم ولاة الدم ولا أحد سواهم وقد تصرفوا بحكمة، لافتا إلى أنه لو تصرف هؤلاء عكس ذلك لكنا دخلنا في الفتنة.

مؤكدا أن من يمنع حل قضية المخطوفين العسكريين ويضع الشروط التعجيزية في وقت مارس العكس إنما يسعى إلى الفتنة.

ورأى النائب فتفت أن لدى المجموعات الإرهابية وتحديدا تنظيم داعش 27 أسيرا من عناصر جيش وقوى أمن، مشددا على أن هذا الموضوع يتطلب الكثير من الحرص على مصلحة لبنان والحرص على أرواح هؤلاء، مشيرا إلى أن قضية المخطوفين العسكريين لا يجوز أن تناقش في الإعلام بل يجب تركها للحكومة وإيلاؤها الثقة لحل هذه القضية وللجيش اللبناني بالتنسيق مع الحكومة لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بذلك.

ورأى أن على الحكومة اتخاذ جميع الإجراءات بلا قيد أو شرط لإنقاذ أرواح المخطوفين العسكريين وإفساح المجال أمام المفاوضين للحفاظ على حياتهم بعيدا عن المهاترات السياسية. لافتا إلى أن من يقوم بالمزايدات عليه أن يتحمل المسؤولية في حال وقوع الفتنة.

واعتبر النائب فتفت أن معالجة الحكومة لملف المخطوفين العسكريين هو أفضل الممكن من غياب اتخاذ القرار بالإجماع، لافتا إلى معارضة بعض الوزراء مسألة المقايضة لاعتقادهم أنها قضية مبدئية لا يجوز تطبيقها على لبنان، بينما تطبق على إيران وحزب الله. مشددا على ضرورة معالجة هذا الموضوع بالنظر إلى حماية أنفسنا أقله في المستقبل القريب، مبديا خشيته من إعادة تكرار ما حصل في عرسال من دون الأخذ بالأسباب الحقيقية التي أوصلتنا إلى ما وصلنا إليه. مذكرا بما طالبت به قوى 14 آذار ومعها أهالي عرسال بأن ينتشر الجيش على الحدود اللبنانية ـ السورية، لافتا إلى أن هذا المطلب لم يلق تجاوبا من الحكومة السابقة ولم تتخذ الإجراءات لحماية الحدود وشمول القرار 1701 في بنده الـ 14 الذي يسمح للقوات الدولية بمساعدة الجيش اللبناني.

واعتبر النائب فتفت أنه وعلى اثر تدخل حزب الله إلى جانب نظام الأسد أصبح لبنان واللبنانيون مستهدفين بشكل أو بآخر من قبل أطراف في سورية. لافتا إلى أنه بعد تطور النزاع في سورية والتطرف الذي أصاب بعض أجنحة المعارضة السورية وظهور تنظيم داعش بات لبنان في مرمى هذا الاستهداف، واضعا علامات استفهام كبيرة حول أسباب ظهور هذا التنظيم وكيفية خروج عناصره من السجون السورية والعراقية، وكيف تطور ومن يموله؟ داعيا إلى معالجة الأسباب من الأساس، مؤكدا أن هذه المعالجة لا تتحقق في ظل غياب دولة يصعب عليها تحمل مسؤولياتها وفي ظل وجود قوى مسلحة تفرض قراراتها على الدولة اللبنانية وتحديدا حزب الله، ورأى أنه من دون عودة حزب الله إلى الداخل اللبناني وتوحيد السلاح ووضعه في يد الدولة يستحيل أن نرى تهدئة حقيقية.

مشيرا إلى أن منطلق المواجهة فعلا هو بعزل لبنان عما يحدث في سورية، وهذا الأمر لا يكون إلا بإقفال الحدود وتطبيق سياسة النأي بالنفس وانسحاب حزب الله من سورية وانتشار الجيش بمساعدة قوات اليونيفيل، ورأى أن هذه هي الطريقة الوحيدة التي من شأنها إنقاذ لبنان، معربا عن اعتقاده بأننا في أجواء دولية تسمح بذلك، لاسيما أن هناك جبهة دولية لمحاربة الإرهاب.

وأكد النائب فتفت أن حزب الله منع الحكومة السابقة وكل الحكومات التي جاءت أن تكون هناك استعانة بالقوات الدولية على الحدود اللبنانية السورية، لافتا إلى أن كل القرارات في الحكومة السابقة كانت بيد حزب الله واليوم ليست كذلك، إنما لا يمكن أخذ أي قرار من دون موافقته في ظل حكومة تصريف أعمال وغياب رئيس للجمهورية لاتخاذ قرارات بهذه الأهمية الإستراتيجية.

وأعرب النائب فتفت عن اعتقاده أن ما حصل في عرسال يتصل قبل المعركة الدائرة في سورية وان الهدف منها أبعد من خطف جنود لبنانيين، مشيرا إلى امتداد تنظيم داعش من العراق إلى الحدود اللبنانية، والذي لديه ذات النظرة التي كانت عند قائد الحرس الثوري الإيراني من أن حدوده تمتد إلى الناقورة في جنوب لبنان، لافتا إلى أن تنظيم داعش لديه ذات النظرة ايضا، مشيرا إلى أن التطرف يجر التطرف والإرهاب يجر الإرهاب.

هاشم لـ «الأنباء»: لبنان أصبح في دائرة استهداف «داعش»

بيروت ـ أحمد منصور

قاسم هاشم

اعتبر عضو كتلة التنمية والتحرير النائب قاسم هاشم في تصريح لـ «الأنباء» ان المطلوب بعد وضع الخطة لاستعمال كل اوراق القوة الكثيرة التي يملكها لبنان الضغط على داعش والنصرة وعدم الرضوخ لابتزازهم، لأنه لا يجوز تحت اي ظرف من الظروف الخضوع لشروط هذه العصابات كي لا نفتح شهيتها على الإجرام اكثر فأكثر، ولنحصن واقعنا الداخلي من خلال عوامل القوة التي نملكها، ولابد للحكومة من ان تضع هذه الاوراق سريعا للإسراع في إطلاق سراح العسكريين.

ورأي هاشم ان عملية احتجاز العسكريين وإطلاق البعض منهم، هي محاولة لزرع الفتنة المذهبية وليس من منطلق حسن النوايا، مشيرا الى ان وعي اهالي الشهداء والمخطوفين هي أكبر من مساحة الفتنة التي تريدها العصابات التكفيرية، مؤكدا ان هذا الوعي حفظ الوطن من الاخطار وتداعيات وآثار اما كان يخطط له الارهاب.

وأكد ان خطر داعش يلفتنا يوما بعد يوم، معتبرا ان لبنان اصبح في دائرة اخطار واستهدافات داعش وغيرها من الافكار الموبوءة لافتا الى ان هذا بدا واضحا من خلال ما كانت تخطط له هذه المجموعات انطلاقا من عرسال، مؤكدا ان الخطر مازال يهدد لبنان، مشددا على ان الواجب الوطني والمسؤولية الوطنية تستدعيان مزيدا من الوعي والتعاطي بحكمة لمواجهة هذا الخطر من خلال توسيع مساحة التفاهم والتوافق بين المكونات اللبنانية من اجل وضع خطة المواجهة الوطنية.

ولفت هاشم الى ضرورة تفعيل القدرة والإرادة اللبنانية في مواجهة تلك الأخطار المحدقة بالبلاد، مؤكدا انه عندما تتوافر الإرادة نستطيع صون وطننا ومواجهة الخطر ونبعد التداعيات ونحفظ الاستقرار الوطني، مشيرا الى انها قضية وطنية على هذا المستوى، لافتا الى ان لبنان مر بأوضاع كثيرة وتعرض لاستهدافات ومؤامرات عديدة خلال العقود الماضية لكنه استطاع من خلال ارادة وطنية واعية ومقاومة الانتصار وحفظ الوطن، مشددا على ان لبنان يستطيع تجاوز هذه الازمات من خلال المعطيات المتوافرة مهما كان حجم المؤامرات ومشروع الاستهداف.

أوساط مطلعة لـ «الأنباء»: هل يرغب حزب الله في انتخاب رئيس حقا؟

بيروت ـ ناجي يونس

بيروت: تشير أوساط لبنانية مطلعة الى أنه لا صورة واضحة على الإطلاق إن بالنسبة إلى المخاطر الأمنية، أم الى مسار الأمور المتعلق بمصير الجنود الأسرى ومساعي إطلاقهم وكيف ستتعامل جبهة النصرة أو الدولة الإسلامية مع هذا الملف الشائك. وهي تؤكد لـ «الأنباء» أنه ليس مستبعدا أن تؤدي القنوات المفتوحة الى نتائج بالمفرق وبحد أدنى مقبول، مع أن الأمر قد يتطلب وقتا وقد يشهد صعودا وهبوطا، إضافة الى أن داعش قد تعدم عددا أكبر من الجنود وهو ما تقدم عليه النصرة، لافتة الى أنه وفي المحصلة يجب أن يراهن اللبنانيون على معالجات بالمفرق، وإن كان القرار الرسمي بألا مقايضة مع الإرهابيين على الإطلاق.

أمنيا ترى الأوساط المذكورة أن المخاطر ستبقى على قاعدة القديم على قدمه، وان هناك خوفا كبيرا من انفجار جديد في عرسال وهو ما يمكن أن يقع في أكثر من منطقة لبنانية. ونيابيا تشير الأوساط الى أنه أصبح شبه مؤكد أن التمديد لمجلس النواب سيحصل مع أن مدته ليست محسومة وهي ترتبط بما يستطيع رئيس المجلس نبيه بري تحمل تبعاته مما يعني أنها قد لا تتعدى عاما واحدا، وأنها ستقر قانونا في الأيام الأخيرة من عمر الولاية الممدة أصلا. أما رئاسيا فهي تؤكد استمرار الأفق مسدودا بالكامل لفترة زمنية قد لا تكون قصيرة على الإطلاق. وفي التفاصيل الرئاسية تقول الأوساط إن العماد ميشال عون يعتمد قاعدة وحيدة ألا وهي أنه لا مجال لأي خرق في الملف الرئاسي إلا إذا رسا الخيار عليه، لا بل بعد أن يعبر اللبنانيون عن أن انتخاب الجنرال هو السبيل الوحيد لإنقاذ الجمهورية. وهي تشير الى أن حزب الله لم يوضح ما إذا كان يريد رئيسا بمواصفات معينة أو أنه لا يرغب في حصول الانتخابات الرئاسية وهو يجد في العماد عون ذريعة للتعطيل حتى إشعار آخر.

أما 14 آذار في نظر المصدر عينه فهي أمام حقائق صعبة للغاية وأبرزها:

● لم تلق مبادرة هذه القوى أي تجاوب من قبل عون بالتالي لن تستجيب قوى 8 آذار مع ذلك أقله في المدى المنظور.

● إذا أرادت 14 آذار أن توصل رئيسا فهي مضطرة أن تتفاهم بداية مع النائب وليد جنبلاط الذي يرشح النائب هنري حلو ويطرح أسماء أخرى أيضا، إلا أن الوصول الى نتيجة من هذا القبيل يتطلب تأمين نصاب الثلثين وبالتالي موافقة الرئيس بري أي قبول حزب الله بما يمكن الإقدام عليه والحالة هذه فهل يحصل ذلك من دون أن يتفاهم الحزب مع عون مسبقا؟

● لا مرشح من صفوف 14 آذار يمكن أن يحصل على عدد من الأصوات قد يزيد على 57 نائبا بالتالي فإن أفق تحرك هذه القوى سيبقى مقفلا إذا لم يحصل اتفاق مع حزب الله بأي شكل من الأشكال مادام الجميع يسلمون بأن بري لا يقدم على أي أمر من دون التفاهم المسبق مع الحزب.

وتختم الأوساط بتأكيدها أنه وحتى اليوم لم ينضج أي اتفاق خارجي حول لبنان لينتج منه مسار داخلي يتكلل بانتخاب رئيس جديد.

معادلة «العسكريين مقابل النازحين»

بيروت: يعتبر مصدر نيابي في كتلة المستقبل أن معادلة «العسكريين مقابل اللاجئين خطيرة جدا، ويجب أن يوظف اللبنانيون جهدهم ضدها». وقال: «لا يمكن أن نتعاطى مع ملايين البشر وكأنهم رهائن، هذا شيء يفجر المجتمع اللبناني وليست لنا قدرة على احتماله. لذا يجب أن نبقى في الموقع نفسه بالنسبة الى النازح السوري الذي يهرب من الموت، ويجب أن تكون الرعاية الصحية والاقتصادية والاجتماعية موجودة، والعين الأمنية المسؤولة أيضا موجودة». وهناك رفض علني جامع لهذه المعادلة على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي، كونها تعقد المشهد في لبنان من جهة وتساهم في تعزيز حال الفلتان والفوضى بما قد يهدد استقراره ويدفعه أكثر في انزلاقات خطيرة.

لكن رب من قد يجدها ناجعة في مكان ما من أجل إفهام الخاطفين أن مطلب حماية النازحين أو اللاجئين السوريين، خصوصا باعتباره مطلبا معلنا من جانبهم على الأقل، لا يمكن ضمانه في ظل الوضع القائم، وأنه في مقابل استهداف أي عسكري سيكون هناك مزيد من استهداف السوريين الأبرياء الذين سيدفعون الأثمان من دون قدرة رادعة للدولة اللبنانية في هذا الاتجاه. وفي الوقت الذي يحرج هذا الأمر الحكومة على صعد عدة، إضافة الى التزاماتها أمام الخارج بحماية اللاجئين ومساعدتهم وتوفير الأمان لهم، فإن ثمة من يخشى ألا يكون التنظيمان الخاطفان للعسكريين يأبهان للاجئين من مواطنيهم ما لم يكن من بينهم من هو مهم بالنسبة إليهم فعلا.

مخيمات النازحين السوريين: تحت ضغوط ومضايقات واعتداءات

بيروت: تواصلت في الساعات الماضية أشكال التعدي على بعض مخيمات النازحين، فألقيت قنبلة قرب بعض الخيم في رياق، فيما أطلقت النار على مخيم آخر في البقاع لإجبار النازحين على المغادرة.

وفي الجنوب، أصدر رؤساء بلديات واتحاد بلديات حاصبيا، بالتنسيق مع مسؤولي الأجهزة والقوى الأمنية في منطقتي حاصبيا والعرقوب، سلسلة تدابير لضبط حركة النازحين السوريين في ظل الأوضاع المستجدة في مختلف المناطق اللبنانية.

وتضم هذه التدابير منع تجول النازحين في القرى ابتداء من التاسعة ليلا حتى السادسة صباحا، وقف استخدام الدراجات النارية بشكل عام، الالتزام بقرارات وتعليمات البلديات من جهة المحافظة على الأمن والاستقرار، والعمل على زيادة عدد الحراس الليليين في قرى وبلدات المنطقة.

وتزامن ذلك مع حملات دهم نفذتها الأجهزة الأمنية اللبنانية لمنازل نازحين في الكثير من قرى حاصبيا ومرجعيون والعرقوب، حيث أوقف أشخاص بتهم التعاون مع جماعات متشددة.

كما دعت بيانات وزعت في منطقة البيسارية النازحين إلى مغادرة البلدة خلال أسبوع، وكان الأمر نفسه حصل في منطقة برج حمود وبعض ضواحي بيروت، حيث تعرض النازحون لاعتداءات بالضرب.

وفي هذا الإطار طالبت عضو الهيئة السياسية للائتلاف الوطني السوري عالية منصور، الحكومة اللبنانية «بضرورة حماية اللاجئين السوريين وعدم السماح لبعض التيارات السياسية بتجييش بعض الفئات الاجتماعية لتحقيق مآربها السياسية على حساب الأمن الاجتماعي في لبنان والمنطقة بشكل عام، مشيرة إلى أن محاولات تصوير السوريين بأنهم إرهابيون، هي معزوفة يعمل لها حزب الله ومن معه وعلى رأسهم تيار عون منذ زمن، ومع الأسف هناك بعض من بدأ يتورط معهم في هذا الترويج غير البريء والذي يعني استهداف كل لاجئ هارب من إجرام بشار الأسد».